تعزيز الاستقرار في موريتانيا:
بين مكافحة الفساد والتطرف والتكامل الدولي

الطالب الباحث محمد الشيخ سعد بوه كمرا
باحث في الدراسات الدولية بجامعة محمد الخامس، الرباط المغرب

ملخص باللغة العربية:

في عالم متشابك، تتداخل السياسات الداخلية والخارجية في جميع الدول، بما في ذلك موريتانيا. القضايا الداخلية كالفساد والتطرف لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية، وهما عاملان رئيسيان تحاول موريتانيا التصدي لهما من خلال سلسلة من الإصلاحات.

الفساد الذي يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويثير الاستياء العام، في حين يشكل التطرف تهديدا يتطلب نهجا متعدد الأبعاد لمواجهته. هذه القضايا فرضت نفسها في التعاون بين موريتانيا والمنظمات الدولية والإقليمية.

الكلمات المفاتيح: الفساد – التطرف – الإصلاحات – التنمية الاقتصادية والاجتماعية–المنظمات الدولية والإقليمية التعاون

Abstract

In an interconnected world, domestic and foreign policies intersect in all countries, including Mauritania. Domestic issues such as corruption and extremism have a direct impact on foreign policy, and these are two key factors that Mauritania is trying to address through a series of reforms. Corruption hampers economic and social development and arouses public discontent, while extremism poses a threat that requires a multi-dimensional approach to confront. These issues have imposed themselves on cooperation between Mauritania and international and regional organizations.

مقدمة

في ظل التحديات المعقدة التي تواجهها موريتانيا، تتبنى الحكومة نهجًا شاملاً لمواجهة الفساد والتطرف، حيث تعتبر هاتان الظاهرتان عوامل رئيسية تؤثر على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. في المحور الأول، تركز الجهود على مكافحة الفساد من خلال سلسلة من الإصلاحات التشريعية والإدارية، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى مواجهة التطرف من خلال استراتيجية شاملة تتضمن التعليم والتنمية الاقتصادية والحوار الديني. بالإضافة إلى ذلك، تعمل موريتانيا بنشاط على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي، لمكافحة الفساد والتطرف وتعزيز الأمن والاستقرار. يتجلى هذا التعاون في التنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة الساحل الخمس (G5 Sahel)، حيث تتبادل المعرفة والخبرات وتسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد والتطرف. ومن خلال هذه الجهود المشتركة، تسعى موريتانيا إلى تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار في البلاد والمنطقة بأسرها.

المحور الأول مكافحة الفساد والتطرف:

تعد مكافحة الفساد والتطرف أحد الأولويات الرئيسية في السياسة الداخلية لموريتانيا. الفساد، والذي يمكن تعريفه بشكل بسيط بأنه استغلال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية، يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ومن ناحية أخرى، الأنشطة المتطرفة، التي تعرض الأمن الداخلي للخطر وتؤثر على سمعة موريتانيا في الساحة الدولية، تشكل تحدياً كبيراً للحكومة.

الفقرة الأولى: مكافحة الفساد:

الفساد يعتبر إحدى الظواهر التي عرفتها مجتمعات البشر والأنظمة السياسية، ويشمل الفساد انتهاكات دستورية، والقوانين والأعراف التي تحكم تسير شؤون الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد زاد حجم الفساد في العالم العربي وتشابكت وترابطت آلياته بدرجة كبيرة، وهذا يعتبر عائقا أمام برامج التنمية. ولا شك أن حجم الفساد إذا زاد عن حده المعقول فإنه يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، حيث تزيد تكلفة المشاريع ونقل التكنولوجيا والتطوير، بالإضافة إلى الوقت الذي يضيع على المستثمر سواء كان محليًا أو أجنبيًا[1].

الفساد يعتبر من أكبر العقبات التي تعترض طريق التنمية في موريتانيا، وينتج عنه استنزاف كبير للموارد المطلوبة للأنظمة الأساسية التعليم والصحة والبنية التحتية. هذا الظرف يتطلب العمل الجاد والحازم للقضاء على الفساد[2].

ويعتبر من المشاكل الشائكة التي تواجه الدول حول العالم في العقود الأخيرة هي مشكلة الفساد. ما كان يُعتبر فيما مضى مشكلة ذات انتشار محدود، أصبح الآن قضية رئيسية تُلقي بظلالها على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء[3].

وقد أدت نزاعات الفساد إلى انهيار حكومات ودول عدة، مما يثير الضرورة لإعادة تقييم الأساليب المستخدمة في مواجهته. هنا يكمن الدور الحيوي للإرادة الجماعية للدول وللرغبة الحقيقية في التعاون الدولي، فهما عناصر أساسية للقضاء على الفساد، أو على الأقل الحد منه والتصدي له.

في تحليل ظاهرة الفساد، يمكن التمييز بين ثلاثة مدارس فكرية.

- المدرسة الأولى: ترى أن الفساد يعود إلى عوامل أخلاقية، أيديولوجية، دينية وشخصية نابعة من فساد النخبة وضعف إيمانها الديني أو العقائدي أو السياسي.
- المدرسة الثانية: تعتبر الفساد نتاج لخصائص النظام السائد، سواء كان شمولياً أو ديموقراطياً، وهذه الرؤية غالباً ما تكون البند الأول في بيانات الانقلابات العسكرية. رغم تماسك ومنطق هذه المدارس الفكريتين، فإنهما تتعرضان للنقد.
- المدرسة الليبرالية الجديدة: من جهتها، تنظر إلى الفساد كنتيجة لوجود السوق السوداء، التي تنشأ بسبب التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية والتشريعات التي تصدرها الحكومة، مما يؤدي إلى زيادة فرص الممارسات البيروقراطية وزيادة المخاطر التي ينفذها الأفراد باتخاذ إجراءات سوق موازية أو خفية والقيام بسلوكيات غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية. الفساد، بالنظر إلى هذه المدرسة، يشبه كرة ثلج ضخمة يظهر منها فقط القمة، أي ما يتم اكتشافه، بينما الجزء الأكبر منه يبقى مخفيا[4].

إحدى الدراسات التي استطلعت الرأي العام في إيطاليا وفرنسا واليابان تشير إلى أن غالبية الناخبين مقتنعون بفساد جميع السياسيين.

الفساد ليس مشكلة محدودة بدولة معينة، بل هو ظاهرة عالمية تكلف الاقتصاد العالمي حوالي 2.6 تريليون دولار سنويا وفقا الاقتصادي العالمي. ويظهر الفساد بشكل ملحوظ في قطاعات الطاقة والمرافق والنقل، والتي غالبا ما تكون مملوكة للدولة، مما يقلل من كفاءتها وربحيتها. الفساد أيضا مشترك في المشتريات الحكومية التي تشمل مبالغ كبيرة، مما يجعلها فرصة جاذبة للرشاوى والتلاعب. في موريتانيا، تشكل المشتريات العامة حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، مما يبرز مدى أهمية التحدي في هذا البلد. لذا، يتطلب القضاء على الفساد في موريتانيا استراتيجية شاملة تتناول كل هذه المجالات وتوفر حلولا مستدامة وفعالة [5].

وتظهر التقارير المالية المختلفة أن هناك مخالفات مالية مستمرة في موريتانيا، ويبدو أن عددا من النواب الذين يطالبون بإقالة المسؤولين الحكوميين يؤيدون هذه النتائج. بناءً على تقارير محكمة الحسابات، هناك العديد من الأمثلة على الاختلاسات وعقود الخدمات "غير الشرعية" و"عقود الخدمات المجاملة". وعلى الرغم من أن هذه التقارير توضح أن هناك مشكلة كبيرة، يبدو أن الحكومة لم تتخذ إجراءات فعالة لمعالجة القضية. بعض المسؤولين الذين تم ذكرهم في التقارير يظلون في مناصبهم، وفي بعض الحالات، قد تم تعيينهم في مناصب جديدة. هذا يعكس على ما يبدو تفشي الفساد في الأنظمة الحكومية[6].

وتشير تقارير محكمة الحسابات إلى فوضى مالية ترتبط بسلوكيات عدد من المسؤولين السابقين في الإدارات الموريتانية الرئيسية. هذه المشكلات تشمل مجموعة من القضايا، بدءًا من الخلل في إدارة النقد، والرقابة الداخلية الغير كافية، وتوزيع مزايا مالية بشكل غير قانوني، القبول بتحمل ديون غير مبررة، وصولاً إلى منح موظفين مزايا غير مشروعة، ووجود احتمال لتعارض المصالح." رغم تورط المسؤولين الحكوميين في قضايا الفساد إلا أن الحكومات الموريتانية تواصل تدويرهم في المناصب الإدارية الحساسة في الدولة[7].

يمكن تفسير سلوك الدولة من خلال تدويرها للمتهمين بقضايا الفساد بعدة طرق:

1) المحاباة السياسية: قد يكون هناك محاباة سياسية تدفع الحكومة إلى إعادة تعيين شخص يواجه اتهامات بالفساد، خصوصاً إذا كان له علاقات قوية داخل الحكومة.
2) النقص في الخبرة: قد يكون الشخص المتهم بالفساد يمتلك خبرة أو معرفة ثمينة لا يمكن العثور عليها بسهولة في أماكن أخرى. في هذه الحالة، قد تختار الحكومة تجاهل الاتهامات من أجل الاستفادة من خبرته.
3) الفشل في تطبيق القانون: في بعض الأحيان، قد يكون هناك فشل في تطبيق القانون بشكل صحيح، مما يتيح للأشخاص المتهمين بالفساد البقاء في مناصبهم أو الحصول على مناصب جديدة.
4) الإفلات من العقاب: نظام قضائي غير فعال أو معرض للتلاعب يتيح للأشخاص المتهمين بالفساد الهروب من العقاب.

بغض النظر عن السبب، هذا النوع من السلوك يمكن أن يضر بثقة الشعوب في الحكومة ويعزز الفساد في المؤسسات الحكومية.

هذا ما أشار إليه تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقرير التقييم المتبادل حول موريتانيا التقرير يشير إلى عدة ثغرات في الطرق التي تتعامل بها موريتانيا مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك فهم ضعيف للمخاطر، وعدم وجود التنسيق والسلطة المركزية، والتطبيق غير الفعال للعقوبات المالية، إضافة إلى القصور في التعاون الدولي، وضعف القدرات الأساسية للجان التحليل المالي. كما يوجد تقصير في ملاحقة الأموال الغير قانونية، مالي غير منظم، ونقص في الشفافية بشأن الملكية القانونية[8].

رغم القلق الناشئ عن الوضع في المنطقة، قد لا يكون مناسبًا إلقاء اللوم بالكامل على الحكومات المحلية بسبب التقاعس في محاربة هذه الظاهرة. وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، الفساد هو مشكلة عالمية تؤثر على جميع الدول والمؤسسات.

وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2022 الصادر عن المنظمة، أظهرت الأرقام أن الأغلبية العظمى من الدول لم تحقق تقدماً كبيراً – إن حققت – في القضاء على الفساد. أكثر من ثلثي الدول حققت أقل من 50 نقطة، مع متوسط درجة 43. للأسف، هذا الأداء الضعيف ليس شيئاً جديداً مقارنةً بالسنوات السابقة[9].

الجدول التالي يقيم مؤشر مستوى الفساد في موريتانيا للفترة ما بين 2014-2022

وفق مؤشر منظمة TRADING ECONOMICS[10]

TRADING

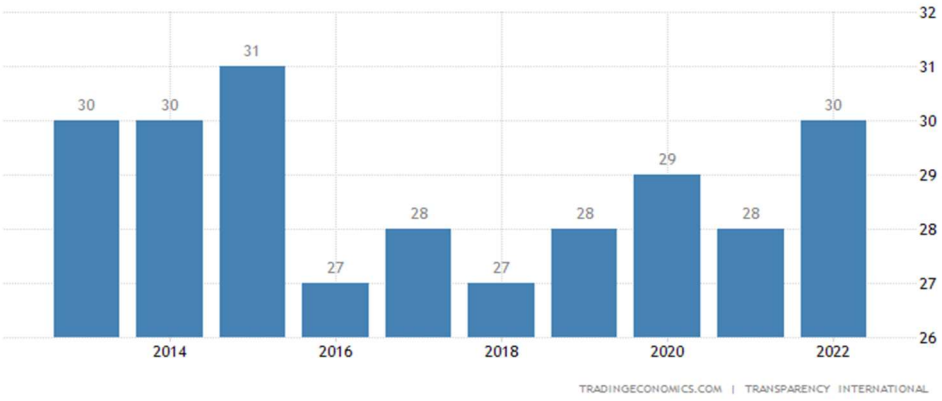

ECONOMICS

موريتانيا انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر 2006. تتضمن الإطار القانوني لمكافحة الفساد في موريتانيا قوانين مكافحة الفساد وقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية. لكن على الرغم من ذلك، لم يتم تطبيق تلك القوانين على نطاق واسع بعد. إضافة إلى هيئات مختلفة مسؤولة عن مكافحة الفساد، وتشمل المفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية والشرطة المكلفة بمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية والمحكمة الابتدائية المختصة في جرائم الفساد[11].

الفساد السياسي يتراكم عادة في النظم الديكتاتورية حيث تتركز السلطة والثروة بين نخبة صغيرة وتقل الرقابة. بالمقابل، النظم الديمقراطية تتمتع بمنظومة سياسية متكاملة وآليات قانونية تكبح الفساد، رغم أنها ليست محصنة بالكامل ضده. إلا أن الفساد يعتبر تهديداً للديمقراطية والشفافية في كل النظم السياسية[12].

العديد من الدراسات قد تناولت أثر الإدارة في انتشار الفساد داخل الأعمال والمؤسسات العامة، مشيرة إلى مجموعة من الأسباب والفتحات التي تخلق بيئة مناسبة للفساد. هذه الأسباب تشمل:

- القوانين والتعليمات الغامضة أو المعقدة.
- الرقابة الضعيفة وعدم المساءلة.
- نقص الموارد البشرية والمادية.
- تحميل المنظمات الإدارية بأعباء ومهام زائدة عن الحاجة
- التضارب في التعليمات وعدم وضوح توزيع المهام والمسؤوليات.
- الاعتماد الزائد على الإدارة لتحقيق الأهداف التنموية.
- تعقد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية الزائدة.
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- التساهل في اختيار القيادات الإدارية التي ليست جاهزة أو غير قادرة على التعامل.
- اختلاف أنظمة الأجور والحوافز.
- التغيير المستمر في القواعد والنظام العام للمنظمة[13].

بشكل عام، هذه العوامل تشكل بيئة تضيق الخناق على الشفافية وتعزز ظروف تفشي الفساد. رغم التعهدات المستمرة لمكافحة الفساد منذ 1978، ما زالت النتائج محدودة. منذ أول انقلاب عسكري على حكم مدني كان يعتمد على نظام حزب واحد منذ استقلال البلاد في الستينيات. ومروراً بالرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، المعروف في بداية حكمه بأنه "رئيس الفقراء". وينتهي بالرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي أعلن عن مكافحة الفساد بالرغم من أنه احتفظ بمعظم أعضاء الحكومة السابقة.

يوجد حاليًا 12 من أعضاء الحكومة السابقة يواجهون اتهامات ومحاكمة قريبة بناءً على ملف التحقيق الذي أعدته لجنة برلمانية في 2019. هذه اللجنة تم تكليفها بمراجعة أعمال الحكومة خلال عشر سنوات من حكم الرئيس السابق (2009-2019). القضاء الموريتاني يوجه لهؤلاء اتهامات تتعلق بالفساد، الرشوة، غسيل الأموال، والإثراء غير المشروع، بالإضافة إلى تحويل الممتلكات العامة إلى ملكية خاصة[14].

موضوع محاربة الفساد في موريتانيا يشغل مركز الاهتمام في المشهد السياسي ويشمل المعارضة والأحزاب المؤيدة للرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، بالإضافة إلى الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز. في عام 2019، أُنشأت لجنة تحقيق برلمانية للنظر في الاتهامات بالفساد خلال عشر سنوات من حكم الرئيس السابق، وأُوجهت تهم متعددة بالفساد

إلى عبد العزيز و12 من القادة البارزين في حكمه، ولكن هؤلاء الأشخاص ينكرون هذه الاتهامات[15].

تأتي هذه الأحداث في سياق توتر سياسي في موريتانيا، حيث يصف الرئيس السابق هذه الاتهامات بأنها جزء من حملة ضده. من جانبها، الحكومة تؤكد أن القضية محض قضية قضائية بلا تداخلات سياسية. هذا الاختلاف في الروايات يبرز الفجوة الواسعة بين الحكومة والمعارضة والحاجة إلى تحقيق مستقل وشفاف لضمان العدالة والثقة في المؤسسات. يمكن أن يكون التوازن بين تحقيق العدالة وتجنب التلاعب السياسي صعبًا، خاصة في البلدان التي تعاني من مشاكل متعلقة بالفساد[16].

موريتانيا تعمل على مكافحة الفساد عبر التشريعات التي تنظم العقوبات والإجراءات الجنائية وغسيل الأموال. وقد تم تطوير القوانين الخاصة بالصفقات العامة وتأسيس هيئة لتنظيمها، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات جوهرية في الهيكل التنظيمي لأجهزة مكافحة الفساد. كما تم تشجيع الكشف عن الفساد عن طريق حماية الشهود والمبلغين. في هذا السياق، تم إنشاء عدة هيئات مثل المفتشية العامة للدولة والشرطة المكلفة بمكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية. لجنة برلمانية تقوم بالتحقيق في الفساد وتم تأسيس محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء السابقين. لزيادة الشفافية[17].

ويطالب الشعب الموريتاني بتطبيق مزيد من الشفافية في الشأن المالي العام، ويأملون في استكمال هذه النزعة بإعمال إجراءات إضافية، مثل تأسيس هيئة وطنية لمكافحة الفساد تقود الجهود المحلية في هذا المجال ضمن إستراتيجية وطنية شاملة. يوجد أيضا اقتراح لتشكيل هيئة رئاسية مركزية لتنسيق جهود مكافحة الفساد بين القطاعين العام والخاص، المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. هذه الهيئة ستتتبع تنفيذ القوانين المرتبطة بالشفافية وتشجع على تأسيس لجان تحقيق برلمانية للتحقق من إدارة البنى التحتية العامة بكفاءة.

وفي إطار مكافحة الفساد بشكل فعال في موريتانيا، يتوجب العمل على تعزيز استقلال القضاء والقضاء على ظاهرة الإفلات من وذلك عبر إصلاح التشريعات، تخصيص التمويل الكافي، وتطوير الموارد البشرية. ومن المهم أيضًا تمكين الصحافة الحكومية والخاصة للقيام بتحقيقات صحفية تكشف الفساد وتضمن محاسبة الجناة[18].

الفقرة الثانية: التطرف

ويُعتبر التطرف في الأساس تجاوزًا وتشددًا في الرأي والسلوك، وهو ظاهرة تتسم بالعنف والجحود. يعبر عن الشدة في التحامل والتعنت والتشدد في التعامل مع الآخرين، مما يؤدي إلى التسبب في الأذى سواء كان ذلك ضد فرد أو جماعة. بمعنى آخر، يمكن اعتبار التطرف أشكالاً من الانحراف عن المعتدل والمتوازن، حيث يستخدم العنف، سواء كان ماديًا أو رمزيًا، لقمع حرية الآخرين في التفاعل والحوار والنقاش. إذاً، يعد التطرف سلوكًا عدائيًا وإرهابيًا في جوهره، وهو غير مقبول في جميع الشرائع الدينية والأخلاقية، نظرًا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يسببها على المجتمع. التطرف يؤدي إلى الحروب المدمرة، وتدمير البنية التحتية، وفساد المجتمع، وبالتالي يؤدي إلى الدمار الشامل للبيئة والبشر[19].

التطرف هو واحد من التحديات الاجتماعية الأكثر تعقيدا. رغم الجهود المتعددة لتحليل أسبابه وتطوير آليات للتصدي له، إلا أن هذه الظاهرة تتميز بخصوصيات فريدة تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة لكل دولة. بحسب بعض المؤشرات، تعتبر الدول الأفريقية من بين الأكثر تأثرا بظاهرة التطرف، خصوصا في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ومع ذلك، تمكنت بعض الدول، مثل

موريتانيا، من تحقيق تقدم كبير في مكافحة التطرف. في هذا السياق، تقدمت موريتانيا لتحتل المرتبة ا ل. 84 على المستوى العالمي في مكافحة التطرف[20].

❖ أسباب التطرف:

يمكن التطرق إلى مجموعة من العناصر والدوافع التي تساهم في تطور التطرف، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

- ضعف التعليم:

عدد كبير من المتطرفين في بيئتنا العربية الإسلامية هم أفراد لم يتمتعوا بتعليم كافٍ أو لم يكملوا مسارهم التعليمي حتى المراحل النهائية من التعليم الثانوي أو الجامعي، مما يعيق قدرتهم على النقاش والتفكير النقدي والدفاع عن آرائهم. وبالتالي، يفتقرون إلى الفهم الأكاديمي العميق للإسلام، وقد يفهمون العقيدة الشرعية بشكل سطحي أو خاطئ. وبشكل أكثر صرامة، بعض العلماء والفقهاء يظهرون تحيزًا في الأحكام الشرعية وقد يصدرون أحكامًا بناءً على الميل السياسي والأيديولوجي، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع. تتميز خطبهم الدينية بالفراغ و تركز على الأمور المحرمة والمباحة، أو تتضمن صورًا مخيفة من العقاب في الآخرة. يغفلون عن حقيقة أن الدين الإسلامي يعتبر دينًا واقعيًا يعتمد على التوازن والاعتدال والسهولة، ويقوم على موازنة بين الحياة الدنيا والآخرة[21].

وتطمح موريتانيا مع أعمال قمة نواكشوط حول التعليم من خلال خطة تتألف من ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز جودة التعليم، زيادة مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي، وتطوير المهارات الأساسية ومحو الأمية بين الشباب الذين لم يكملوا تعليمهم الأساسي[22].

تتطلع دول الساحل إلى تمكين 10.2 مليون طفل من الوصول إلى التعليم وتحقيق مستوى قراءة جيد بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع القادة تسجيل 2.1 مليون فتاة إضافية في المدارس الثانوية بحلول نفس العام، وذلك من خلال تقديم منح دراسية لهن. أما الهدف الثالث في الخطة، فيركز على تحسين مهارات الشباب والقضاء على الأمية، مع هدف تعليم وتدريب 13.4 مليون شاب بحلول عام 2030، بما في ذلك 6.5 مليون امرأة وفتاة[23].

- تدهور الحالة المجتمعية والاقتصادية والطبقية:

لا يمكن الفصل بين التطرف والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به؛ فالتطرف يعد بمثابة نتيجة للظلم الاجتماعي، والإهمال الواسع النطاق في مختلف الأماكن والمستويات، وعدم وجود العدالة الحقيقية، وغياب المساواة في الفرص، وانتشار الأنظمة والعسكرية والفاشية والظالمة، بالإضافة إلى وجود فجوة اجتماعية واضحة النتائج بسبب الرأسمالية الوحشية الناجمة عن العولمة القمعية التي تعتمد على منطق الربح، والاحتكار الغير قانوني، والمنافسة الغير أخلاقية، والاستغلال العام للعمال والطبقات الكادحة، وانتشار والحاجة والبؤس، وانهيار القيم الأخلاقية الأصيلة في المجتمعات المتدهورة والمصابة بالأمراض والكوارث المادية والروحية، وانتشار الفساد على حساب الحكم الجيد[24].

رغم الفساد، السلطوية، والقنوط الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود ملاذات للجهاديين في المناطق المجاورة، موريتانيا أثبتت قدرتها على مقاومة الجهادية بنجاح. ووضعت استراتيجيات فعالة تجمع بين الحوار مع بعض الجهاديين المعتقلين وإعادة تأهيلهم، مع تنفيذ عقوبات قضائية صارمة للآخرين. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز رقابة الحكومة على المساجد والمدارس الإسلامية. وتؤمن الحكومة أن النظام التعليمي الإسلامي التقليدي العريق في موريتانيا يلعب دورًا هامًا في حماية الأفراد المعرضين للتطرف من الأفكار الجهادية. هذا الأسلوب قد يغفل عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأعمق للتطرف[25].

واجهت موريتانيا تحديات متزايدة من التنظيمات الإرهابية، مما دفعها لتطوير استراتيجية لمواجهة هذه التهديدات وضمان أمنها واستقرارها. هذه الاستراتيجية تتضمن مواجهة أمنية مباشرة مع التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع الدول الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب. بالتوازي، تعمل موريتانيا على تعزيز الخطاب الإسلامي المعتدل كرد فعل على الخطاب الجهادي المتطرف. أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا مصممًا لمكافحة الإرهاب، يحدد الأعمال الإرهابية وطرق التعامل مع المتطرفين. الهدف من هذا القانون هو تقديم خيارات للمتطرفين بدلاً من السجن أو الإعدام أو مواصلة النشاط الإرهابي[26].

رغم الجهود المستمرة من الدول المغاربية لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما يتضح من تقاريرها القطرية، ما زالت هذه الدول – وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية – من بين الدول الأقل نزاهة وشفافية، والأكثر فسادا في العالم. هذا الواقع المحزن يطرح العديد من الأسئلة حول فعالية الإجراءات التي تتخذها سلطات هذه الدول، وما إذا كانت تحقق تأثيرا إيجابيا في تعزيز سيادة القانون، الشفافية، النزاهة، والوقاية من الفساد ومكافحته، مما يدعو إلى تقديم بعض التوصيات[27].

"النموذج الموريتاني" الذي تطبقه الحكومة، يشمل إعادة تأهيل المتطرفين والمقاومة الاجتماعية، وقد حظي بالاستحسان الدولي، خاصة من الولايات المتحدة. ومع ذلك، هذا الأسلوب قد لا يكون قابلاً للتكرار في كل مكان نظرًا لأنه ينتج عن توازن حساس ورهان سياسي. وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في البلاد، وانتشار الفساد، والتوترات الاجتماعية، يمكن القول إن هذا النموذج قائم على أساس غير مستقر وقد يكون معرضاً للاستغلال من قبل المتطرفين[28].

تتواصل موريتانيا في مكافحة الفساد والتطرف لضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لشعبها. تحقيق النزاهة الداخلية يعزز الثقة بين الحكومة والشعب ويؤدي إلى استقرار سياسي واجتماعي. إلى جانب ذلك، تعمل البلاد على مكافحة الفساد لجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين الحكم. في مواجهة التطرف، تظهر موريتانيا التزامها بالسلام الإقليمي والدولي، و تركز على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف. هذه الجهود تعزز العلاقات الخارجية لموريتانيا و تؤكد على دورها كشريك موثوق على الساحة الدولية. تشمل الاستراتيجية التعاون الدولي في مجالات مكافحة الفساد والتطرف، والمشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية، والشراكة مع البلدان المجاورة الدولية في مكافحة الإرهاب. هذه الجهود تؤكد التزام موريتانيا بمواجهة القضايا العالمية وتعزز مكانتها في المجتمع الدولي.

المحور الثاني: التعاون الموريتاني مع المنظمات الإقليمية والدولية

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها في التحليل السياسي أن السياسة الداخلية لأي دولة تعد عاملاً رئيسياً في تشكيل سياستها الخارجية. علاوة على ذلك، العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية ليست ثنائية بل تتأثر بالظروف الدولية والإقليمية. في سياق موريتانيا، يتأثر هذا التفاعل الثنائي بشكل كبير بموقع البلاد الاستراتيجي والتحديات التي تواجهها من الفساد والتطرف سنحاول من خلال الفقرة استكشاف التعاون القائم بين موريتانيا والمنظمات الدولية والإقليمية، وكيف يتأثر هذا التعاون بالسياسة الداخلية للبلاد ويؤثر على سياساتها الخارجية.

يتشكل النظام الدولي عندما يكون هناك وحدتان أو أكثر تتفاعلان بصفة مستمرة ودائمة. العديد من الخبراء في العلاقات الدولية، كينيث ولتز وجون ميرشايمر، يستخدمون مصطلح "النظام" للدلالة على وجود وحدات تتفاعل مع بعضها البعض، مما ينتج عنه نتائج تؤثر على الوحدات الناشطة. أي تغيير في دور أي فاعل أو وحدة قد يغير طبيعة النتائج، ويؤثر بالتالي على سلوك الوحدات الأخرى[29].

في الأنظمة الدولية، يتميز مفهوم "Order" أو "النسق"، الذي يشير إلى نوع من التسلسل والترتيب في المجتمع الدولي، بأهميته لدى المدرسة الإنكليزية. هذا التسلسل والترتيب ليس ناتجًا فقط عن توازن القوى بين الفاعلين، ولكن أيضًا من قبول الفاعلين لمجموعة من المبادئ والمؤسسات والترتيبات المتفق عليها التي تحكم سلوك الدول. وبالتالي، وجود نوع من التسلسل أو الترتيب بين الوحدات المعينة قد يشكل نظامًا[30].

الفقرة الأولى: التعاون الموريتاني مع المنظمات الدولية

موريتانيا، الدولة الواقعة في شمال غرب أفريقيا، هي عضو في العديد من المنظمات الدولية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. الانخراط في هذه المنظمات يتيح لموريتانيا الوصول إلى الأموال والموارد، والمشاركة في القرارات على المستوى العالمي، وتطوير شراكات مع الدول الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تتاح لموريتانيا فرصة لتقاسم التجارب والممارسات الجيدة، وتعلم من التجارب الدولية. بشكل عام، يعزز في المنظمات الدولية قدرة موريتانيا على التأثير في القضايا الدولية وتحقيق الأهداف الوطنية.

تشكل مسألة التعاون الدولي هدفاً رئيسياً للبحث بين العلماء والخبراء في مجال العلاقات الدولية. محور الجدال الرئيسي بين الأطراف المختلفة لهذا المجال يتمحور حول كيفية الوصول للتعاون الدولي، متطلباته، الوسائل التي يمكن عبرها تنفيذه، التحديات التي قد تعترض طريقه، العناصر التي تؤثر عليه، بالإضافة إلى التصورات القادمة له[31].

هناك ضرورة متواصلة للقيام بمراجعة واختبار النظريات والأنماط الفكرية المتعددة في سياق تحليل مجال العلاقات الدولية بالنسبة للظروف الدولية. من الأفضل أن يسعى الباحثون إلى فحص الآراء وأساليب التحليل المختلفة للموضوعات الدولية الحالية، بهدف تطوير فرضيات عملية يمكن تنفيذها بشكل خاص فيما يتعلق بالتعاون الدولي.

المدارس الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية تناولت موضوع التعاون الدولي بطرق متنوعة، مما يدفعنا للاستمرار في البحث عن طرق أفضل لشرح وتوجيه هذه العملية المعقدة. إعادة الصياغة لهذه الأفكار بطريقة مختلفة قد تساعد على تحقيق فهم أكثر شمولاً وعمقاً للتعاون الدولي، مما يفتح الباب أمام تحسين السياسات والإرشادات المتعلقة به.

1. الأمم المتحدة:

تعمل الأمم المتحدة، التي تأسست على مبدأ المساواة بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم، على تهيئة بيئة استقرار ورفاهية تسمح بنشأة علاقات صحية وودية بين الدول. هذه الجهود تتجلي بشكل رئيسي العمل على تحسين مستوى المعيشة، وتوفير الفرص الملائمة لكل فرد، مع التشجيع على عوامل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتسهيل إيجاد الحلول للمشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الثقافة والتعليم كما تضع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات في طليعة أولوياتها، بغض النظر عن الجنس، اللغة، أو الدين، وتحرص على العمل الفعلي لحماية هذه الحقوق والحريات لكل البشر، بما في ذلك الرجال والنساء[32].

ومن خلال هذه الجهود، تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في التعاون الدولي وتحقيق السلام والاستقرار العالمي.

لاتزال موريتانيا كغالبية دول العالم تتعامل مع الأمم المتحدة بوصفها الشريك الأول لدول العالم الثالث. هذا ما تمخض عن آخر استراتيجي مع الأمم المتحدة في بداية العام الحالي 2023 بهدف توطيد الشراكة وتحقيق الأهداف المشتركة. في هذا اللقاء الهام، ناقشت حكومة موريتانيا والأمم المتحدة سبل تعزيز التعاون وتحقيق الأولويات المتفق عليها. تم التوصل لاتفاق بين الجانبين حول تنسيق العمل وتحقيق النتائج المرجوة. كما ناقش الجانبان أيضًا الاستراتيجيات المستقبلية لتحقيق النمو المتسارع والرفاه المشترك، وهي الاستراتيجية التي بدأت موريتانيا تنفيذها منذ 2016[33].

وقد تطرق الحوار لأهمية التنسيق المحلي والدولي، ودمج الشباب والنساء في مختلف المبادرات. وتم التصديق على إطار التعاون المستقبلي وتأسيس آلية لتسييره، ليشمل السنوات الأربع القادمة، من 2024 إلى 2027. هذا اللقاء يعكس الالتزام العميق لموريتانيا بتعزيز الشراكات الدولية وتحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية.* وتعتبر موريتانيا عضوًا في الأمم المتحدة منذ عام 1961. منذ ذلك الحين، والتعاون بين موريتانيا والأمم المتحدة قد شمل العديد من المجالات، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية.

- حفظ السلام:

تشكل عمليات حفظ السلام الدولية في النزاعات المسلحة الداخلية جانباً مهماً في القانون الدولي، رغم أن بعض الفقهاء يرونها كخرق لمبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول. يتم تمييز هذه العمليات عن غيرها من القوات الدولية بناءً على الأساس القانوني لعملها والمبادئ التي تحكمها، فضلاً عن معرفة ما يعنيه النزاع المسلح الداخلي وتمييزه عن النزاعات الأخرى[34].

قوات حفظ السلام الدولية تتكون بموجب قرارات الأمم المتحدة، وتشكل جزءًا من الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. السلطات والمسؤوليات الممنوحة لقوات حفظ السلام الدولية تعتمد على البعثة المحددة وتحدد في القرار الذي ينشئ البعثة[35].

عمليات حفظ السلام الدولية تسعى لتحقيق الاستقرار في المناطق المتوترة، وتقوم على مبدأ الأمن الجماعي الذي يعتبر أي هجوم دولة معينة كهجوم على المجتمع الدولي كله. بينما الأحلاف العسكرية تعتبر علاقات تعاقدية بين الدول للمساعدة المتبادلة في حالات الحرب، تتمحور حول حماية السلم والأمن داخل الدول المشاركة فقط. بالمقابل، قوات حفظ السلام تستخدم الوسائل السلمية لحل النزاعات، مع السعي لحماية السلم والأمن الدوليين في جميع الدول[36].

موريتانيا لها دور بارز في حفظ السلام في المنطقة. في إطار التعاون مع الأمم المتحدة وذالك ما يتجلى في إرسال موريتانيا لدفعات من كتائب الجيش الموريتاني إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ويتواصل التزام موريتانيا بالمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. من الجدير بالذكر أن هذه الكتيبة الجديدة تأتي لتكمل مسار الكتيبة الموريتانية الخامسة، التي كانت نشطة منذ العام الماضي في جمهورية أفريقيا الوسطى. موريتانيا كانت قد أرسلت هذه الكتيبة الخامسة في سبتمبر 2020، وهي تعد جزءًا من سلسلة من المساهمات التي بدأت في عام 2014 بهدف المساهمة في وقف الاضطرابات الأمنية في أفريقيا الوسطى[37].

تعتبر موريتانيا جزءًا من التضامن العربي والأفريقي والعالمي لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. هذا الدور يشمل أيضا الدول المغاربية الأخرى، مثل المغرب وتونس، اللذان يشاركان أيضا في بعثة الأمم المتحدة هناك.

يمكن القول إن موريتانيا تظل ملتزمة بدورها في الأمم المتحدة وجهود حفظ السلام، رغم التحديات الأمنية الكبيرة. على الرغم من الخطر المحدق، تتواصل موريتانيا في إرسال كتائبها لحفظ السلام في مناطق النزاع، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى[38].

وهذا يظهر التزام الدولة بالاستقرار الإقليمي والدولي، ودورها الفعال في الأمم المتحدة. في هذه البعثات، يشارك الجنود الموريتانيون في مجموعة واسعة من الأنشطة. يتضمن ذلك حماية المدنيين، العمل على إرساء الأمن، تسهيل المساعدات الإنسانية، ودعم العدالة وسيادة القانون و نزع السلاح. هذه الجهود تتوازى مع الهدف الأكبر للأمم المتحدة الذي يتمثل في إرساء السلام والأمن الدوليين[39].

أمام مجلس الأمن لازالت الأمم المتحدة تشيد با الدور الموريتاني. كما تثمن موريتانيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس*

وأشارت الإحاطة إلى استمرار الجهود لجمع موارد إضافية، بينما يستمر الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في تقديم الدعم السياسي لبلدان الساحل الخمس في جهودها لمكافحة الإرهاب والفقر. وتم تحقيق تقدم في تعزيز القوة المشتركة من خلال جهود تكوين القوة ومراجعة المفهوم الاستراتيجي للتشغيل وتشغيل مركز التحليل الساحلي لتحليل التهديدات والإنذار المبكر[40].

تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التعاون مع موريتانيا وبقية دول الساحل الخمس لدعمها في تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة التحديات المشتركة، مثل الإرهاب والفقر، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة[41].

- حقوق الإنسان:

انتخبت موريتانيا سنة 2019 عضوا في مجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة لفترة 2020-2022، وهي دولة عضو منذ 1961 .

تنتمي موريتانيا إلى هيئتين من هيئات المعاهدات بمنظمة الأمم المتحدة هما اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولجنة القضاء على التمييز العنصري. يتعاون الجانبان بشكل مكثف في مجالات حاسمة لتحقيق حقوق الإنسان وتعزيز القيم الديمقراطية. هذه الشراكة تركز على ثلاثة مجالات رئيسية[42]:

- حرية التعبير: حيث تقدم الأمم المتحدة الدعم لموريتانيا في مراجعة قوانينها المتعلقة بالإعلام والتعبير، لتحقيق امتثالها للمعايير الدولية. الهدف من هذه المساعدة هو ضمان وجود بيئة حرة وصحية للحوار وتبادل الأفكار، والحفاظ على حق الأفراد في الاعتراض والتعبير عن رأيهم بحرية[43].
- الحق في الحياة: مع التركيز على الجهود المبذولة لإلغاء عقوبة الإعدام. الأمم المتحدة تدعم موريتانيا في السعي نحو إلغاء هذه العقوبة، والتأكيد على حق الإنسان في الحياة كأساس لجميع الحقوق الأخرى. هذا الدعم يشمل التشجيع على التصديق على البرو توكولات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات: تسعى الأمم المتحدة لتعزيز هذه الحقوق في موريتانيا من خلال دعم تحسين القوانين والسياسات المحلية، وتقديم الدعم الفني للجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان. هذا يشمل التشجيع على خلق بيئة أكثر تسهيلاً للعمل الجماعي، وضمان السلامة والحماية لأولئك الذين يشاركون في النشاطات الجماعية

من خلال هذه الجهود المشتركة، يعمل كلا الطرفين نحو تحقيق بيئة تحترم وتحمي حقوق الإنسان، وتعزز القيم الديمقراطية في موريتانيا[44].

تأثير هذه الجهود على سياسة موريتانيا الخارجية يمكن أن يكون متعدد الجوانب. إذا تم تحقيق تطوير في حقوق الإنسان وتعزيز القيم الديمقراطية في موريتانيا، فقد يؤثر ذلك على سياسة البلد في الساحة الدولية كما قد يؤدي إلى زيادة التعاون الإنساني والتنموي مع الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وتعزيز التعاون في المجالات مثل الصحة، التعليم، الأمن الغذائي، وتنمية المجتمع. يمكن تتحسن الفرص للحصول على المساعدات والتمويل الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لتحسين حقوق الإنسان تأثير إيجابي على قدرة موريتانيا على التأثير في القرارات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقضايا الديمقراطية. قد تكون للبلد صوتاً أكثر قوة ومصداقية عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة في المنظمات الدولية. ومن المهم أن نلاحظ أن تحسين حقوق الإنسان وتعزيز القيم الديمقراطية في موريتانيا يعتمد على التزام الحكومة الموريتانية بتنفيذ التوصيات والإصلاحات المقترحة، وكذلك على دعم وتعاون المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية في تحقيق هذه الأهداف.

2. موريتانيا ومنظمة التجارة العالمية:

مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح في الواقع مكونًا من عدد من الأقسام وليس قسمًا واحدًا فقط. تشمل هذه الأقسام، على المثال لا الحصر، نظرية التجارة الدولية، نظرية ميزان المدفوعات، ونظرية السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى أقسام أخرى مثل التعاون الدولي والإقليمي، والتحديات التي تواجه الدول النامية[45].

منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995، استفادت موريتانيا من مجموعة واسعة من الفرص لتعزيز قدراتها التجارية وتحسين اقتصادها. إذ توفر المنظمة لموريتانيا منصة للوصول إلى الأسواق العالمية والتفاوض على الشروط التجارية البلدان الأخرى. كما تقدم برامج تدريب وتطوير للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين، مما يعمل على تعزيز فهمهم للقواعد والإجراءات التجارية الدولية. وتوفر الدعم الفني لمساعدة موريتانيا في تنفيذ التزاماتها التجارية[46].

من ناحية أخرى، تؤدي موريتانيا دورًا نشطًا في السياق الدولي من خلال منظمة التجارة العالمية. تساهم بوجهات نظرها وتجاربها في الاجتماعات والمناقشات، خاصة تلك المتعلقة بقضايا الدول النامية والأقل نمواً. كما تسعى موريتانيا لحل النزاعات التجارية التي قد تنشأ مع البلدان الأخرى عبر آليات المنظمة لحل النزاعات، مما يعزز استقرار العلاقات التجارية الدولية. بشكل عام، يتجلى تأثير موريتانيا على الوضع الدولي من خلال منظمة التجارة العالمية في مساهمتها في التعاون الدولي والتقدم المشترك في مجال التجارة العالمية.

موريتانيا، الفاعل البارز في المشهد التجاري العالمي، وقعت اتفاقية لتيسير التجارة المتبادلة مع مالي، وذلك في ظل الظروف الدقيقة التي يواجهها الأخير بسبب العقوبات التي فرضتها الدول الغربية الإفريقية. تم توقيع الاتفاقية في العاصمة، نواكشوط، مما يوضح الالتزام القوي لموريتانيا تجاه تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة [47].

من خلال هذا الفعل، تعزز موريتانيا دورها الريادي في التجارة العالمية، وتظهر التزامها العميق تجاه دعم الدول الشقيقة في أوقات الاحتياج. الاتفاقية تهدف إلى تيسير التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع الأنشطة الاقتصادية بينهما، مما يفتح الباب أمام الفرص وتحقيق النمو المشترك. تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تأتي في ظل عقوبات فرضت على مالي، مما يشهد على قدرة موريتانيا القيادة والمرونة في وجه التحديات الاقتصادية الراهنة.

موريتانيا تضع التركيز بشكل متزايد على زيادة التبادلات التجارية مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. يأتي ذلك كجزء من الجهود الرامية للتغلب على العقبات التجارية وتنشيط الأعمال التجارية بين موريتانيا والعالم الخارجي[48].

وتعتبر موريتانيا العولمة والتكنولوجيا المتقدمة على أنها فرصة لتوسيع التجارة الدولية، حيث لم تعد المسافة تعتبر عائقاً كبيراً. وقد أكدت أيضاً على أهمية تعزيز التجارة والتنويع الاقتصادي لضمان توافر الإمدادات الضرورية، خاصة في ظل الظروف العالمية الحالية التي أظهرت ترابط الأسواق العالمية.

في الوقت نفسه، تسعى موريتانيا إلى الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية مثل اتفاقية "أكوا" التفضيلية*، التي تقدم الفرصة للمصدرين في موريتانيا للوصول إلى الأسواق العالمية بدون رسوم جمركية. ويتفاءل قطاع الأعمال في موريتانيا بالتحسينات الأخيرة في مناخ الأعمال والاستثمار في البلاد. يعتقدون أن هذه التحسينات ستسهم في زيادة التبادل التجاري بين موريتانيا والعالم[49].

3. موريتانيا وصندوق النقد الدولي:

في كتابه "صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية"، يشرح أرنست فولف تاريخ صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه في مؤتمر بريتون وودز وحتى 2013. يؤكد فولف أن الهدف الرئيسي للصندوق لم يكن إنشاء نظام نقدي عالمي متين وقوي، بل تعزيز الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. يقدم فولف تصنيفاً زمنياً لتاريخ الصندوق، مقسماً إياه إلى أربع فترات رئيسية. خلال الخمسينات والستينيات، كان الصندوق مهتماً بتثبيت الدولار الأمريكي كعملة رئيسية على الساحة العالمية، بالإضافة إلى تسهيل استثمارات الأمريكية على مستوى العالم50.

صندوق النقد الدولي تأسس بالأصل لضمان استقرار العملات وقابليتها للتحويل بغية تحفيز اقتصادات البلدان وتنمية التجارة الدولية في ظل عالم ما بعد الحرب. لم يكن في الحسبان في تلك الفترة تقديم الدعم خاصة للدول النامية أو المتأخرة – الآن تعرف ببلدان العالم الثالث – عند إنشاء الصندوق في عام 1945. الأولوية كانت تركز على تنمية التجارة الدولية وضمان استقرار أسعار صرف العملات لكافة الدول الأعضاء على قدم المساواة، وتوقع الالتزامات والحقوق المتساوية تجاه الصندوق. ومع ذلك، الدول التي أصبحت تُطلق عليها فيما بعد اسم "بلدان العالم الثالث" والتي كانت بالأغلب غائبة عن اجتماع بريتون وودز في عام 1944 بسبب كونها مستعمرات أو لأنها لم تحقق الاستقلال بعد، لم تكن تتطلع لتلقي مساعدات مالية ضخمة من الصندوق عند تأسيسه، نظرًا لإدراكها الموارد المالية للصندوق محدودة بنسبة مساهمات الدول الأعضاء، وأن هذه المساهمات تم تحديدها على أساس موارد هذه الدول ومكانتها في التجارة الدولية، وليس على أساس احتياجاتها للمساعدة والدعم[51].

موريتانيا واجهت تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تراجع الاقتصاد بنحو 2% في عام 2020. رغم ذلك، قامت السلطات المحلية بتنفيذ استجابة سريعة وتلقت دعمًا دوليًا، مما أدى إلى فائض في الميزانية وتراكم الاحتياطيات الدولية. بالرغم من التقلبات المستمرة في الأسواق والمخاطر المرتبطة بالجائحة، تخطط السلطات لزيادة الإنفاق الاجتماعي والبنية التحتية في عام 2021 لدعم السكان والحد من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يتم الالتزام بإكمال الإصلاحات الهيكلية التي تأخرت بسبب الوباء. حتى مع وجود بعض التأخيرات، تم تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج الائتمان المكمل، الذي ساعد في تحفيز النمو وتحسين الأوضاع المالية[52].

موريتانيا تواجه تحديًا كبيرًا في تنويع وتطوير اقتصادها بشكل مستدام وشامل وسط التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19. ويعد بناء نظام تعليمي قوي جزءًا أساسيًا من هذا الجهد. بالرغم من الخطوات التي تم اتخاذها لتوسيع الوصول إلى التعليم، لا يزال النظام التعليمي في موريتانيا يعاني من قضايا الجودة، وهو ما يتضح من خلال تصنيف البلاد في المركز 150 بين 157 دولة في مؤشر رأس المال البشري للبنك العالمي[53].

مع النظر إلى التطورات الاقتصادية الحديثة والتوقعات للفترة 2020-2022، يجب الآن التركيز على تحسين القطاع التعليمي في موريتانيا. وهوما تحتاج إلى نظرة عامة على حالة التعليم، فهم التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع، وتحديد الإصلاحات المطلوبة لتحسين الوضع[54].

وقد أقرت مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية. وهكذا، قامت البلاد بتنفيذ برنامج طموح لتعزيز الميزانية، مما أسفر عن فائض عام يبلغ 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. في نهاية مهمة للتشاور في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، استناداً إلى المادة الرابعة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي أثنى خبراء المؤسسة على الجهود التي بذلتها الحكومة الموريتانية. وبشكل خاص، يتم الالتزام بخارطة الطريق التي تم إعدادها للفترة من 2016 إلى 2030، وهذا ينعكس على نمو قوي ومستدام ومزيد من المساحة الميزانية التي يمكن أن تخصصها السلطات العامة للنفقات الاجتماعية. رغم هذا السيناريو المتفائل للغاية، لا تزال البلاد عرضة لصدمات الشروط التجارية في القطاع الاستخراجي، إلى دين خارجي يقترب من 100% من الناتج المحلي الإجمالي[55].

وتبدو الآفاق المتوسطة الأجل للاقتصاد الموريتاني إيجابية بشكل كبير، رغم التعرض لمخاطر محتملة للانخفاض. توقعات النمو تقدر بمعدل 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2024-2025، وذلك بفضل انطلاق إنتاج الغاز في عام 2024 وزيادة الاستثمار العام. هذا التحسن المتوقع في الأداء الاقتصادي يمكن أن يلقي بظلاله الإيجابية على المحيط الدولي والإقليمي، إذ يعزز النمو العالمي وينشط التجارة. من جهة أخرى، يتوقع أن يتحسن الوضع الاقتصادي المحلي بفضل تحسن جمع الإيرادات وتقليل النفقات المتعلقة بالدعم الطاقي، مما يعزز الثقة الدولية ويجذب الاستثمار إلى موريتانيا. ولكن، تبقى البلاد معرضة لعدد من المخاطر، بما في ذلك التوترات في أوكرانيا، والأسعار المرتفعة للنفط والمواد الغذائية، وتقلب أسعار السلع الأولية، فضلاً عن الأمن في الساحل وتأثيرات المناخي مثل الجفاف المتكرر، الذي يمكن أن يضر بالإنتاج الزراعي ودخل الأسر[56].

مستقبل الاقتصاد الموريتاني يعتمد على عدة عوامل. رغم اعتماد البلاد بشكل أساسي على الزراعة والموارد الطبيعية مثل الصيد والتعدين، تواجه البلاد تحديات كبيرة تتمثل في الجفاف والمشاكل البيئية ومستويات الفقر المرتفعة. الموريتانيا تتعامل مع العديد من المؤسسات الدولية الكبيرة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي كانت داعمة للإصلاحات الاقتصادية والبنى التحتية في لكن الأزمة في منطقة الساحل والحرب الروسية قد تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على القروض الدولية. تحقيق النمو الاقتصادي رغم هذه الأزمات يتطلب التركيز على تعزيز الاستقرار السياسي والأمن، تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية من الأساسي أن تعمل الحكومة الموريتانية بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية الدولية لضمان استقرار الاقتصاد وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. بالرغم من هذه التحديات، إذا تم اتخاذ الخطوات المناسبة، يمكن أن يكون الاقتصاد الموريتاني مزدهرا في المستقبل، خاصة عن طريق الاستفادة من الثروات الطبيعية وتطوير قطاعات أخرى مثل السياحة والتكنولوجيا.

4. موريتانيا ومنظمة التعاون الإسلامي:

الأمة الإسلامية تواجه تحديات جمة في العصر الحالي، وهذا يستدعي تضافر الجهود لمواجهتها. هنا، يبرز دور منظمة التعاون والتي تعتبر الهيكل الأساسي الذي يربط الدول الإسلامية في إطار واحد. تأسست المنظمة في العام 1969 بعد الهجمات على المسجد الأقصى وكانت معروفة في البداية بإسم منظمة المؤتمر الإسلامي. المنظمة تسعى، بناءً على ميثاقها، للعديد من الأهداف الأساسية، بما في ذلك الدفاع عن الإسلام وتعزيز صورته الصحيحة، كما تحارب أي محاولات لتشويه هذه الصورة[57].

وتتوسع المنظمة في تعزيز الحوار بين الثقافات والديانات المختلفة، مع التأكيد على احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وتحافظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول الأعضاء. وفي السياق الاقتصادي، تبذل المنظمة جهوداً لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، مع السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي وتأسيس سوق إسلامية مشتركة.

المنطقة الإسلامية والعربية تعد اليوم أحد الأماكن الرئيسية التي تشهد العديد من الجرائم الإرهابية، حيث يكون الضحايا في أغلب الأحيان نساء وأطفال وكبار السن. تتعرض الممتلكات العامة والخاصة للتخريب والتدمير، وفي بعض الأحيان يمكن أن يتم التمرد على السلطة الوطنية والاستيلاء على مناطق كاملة من البلاد. هذا الوضع موجود في العديد من البلدان مثل العراق واليمن وسوريا ونيجيريا والصومال ومالي وأفغانستان وباكستان والجزائر، وغيرها من الدول الإسلامية والعربية. السلطات الوطنية غالبًا ما تعجز عن التصدي للموجة الإرهابية المتصاعدة، والمجتمع الدولي يتأخر في اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الإرهاب من جذوره[58].

في هذا السياق، يصبح التعاون الإقليمي أكثر ضرورة للتصدي للتهديد الإرهابي المشترك والمصلحة المشتركة في مواجهته. الخبرة أظهرت أن الإرهاب النشط في بلد معين عادة ما يحتفظ بخلايا نائمة في الدول المجاورة ويخطط للعمل فيها. لذلك، الطريقة الأكثر فعالية للتعامل مع مشكلة الإرهاب في العالم الإسلامي والعربي هي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب[59].

فيما يتعلق بموريتانيا، فهي تعتبر عضواً نشطاً في المنظمة وتعزز التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في مجالات متعددة بما في ذلك الاقتصاد والثقافة والسياسة، وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في التعاون بين موريتانيا والمنظمة من خلال تنفيذ مشاريع ومتوقع أن يستمر هذا التعاون ويتطور أكثر في المستقبل[60].

وتلعب دورا هاما كمضيفة للمنظمات الإسلامية والعربية، حيث تعتبر استضافتها للدورة 49 لمجلس وزراء الخارجية في دول منظمة التعاون الإسلامي نقطة على خط الزمن تعكس هذا الالتزام. وتوفر موريتانيا منصة للحوار حول مجموعة من القضايا التي تهم الدول الأعضاء، بما في ذلك القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والإنسانية والإعلامية. الجدير بالذكر أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي يجعلها عاملًا مهمًا في تعزيز التعاون بين الدول العربية والإفريقية والإسلامية[61].

منظمة التعاون الإسلامي تلعب دوراً محورياً في مواجهة التحديات الرئيسية للأمة الإسلامية، بما في ذلك القضايا الإقليمية والإرهاب والإسلاموفوبيا. موريتانيا، كعضو في المنظمة، تبذل جهوداً لتعزيز دورها في هذه المنظمة الدولية، مع التركيز على القضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. المنظمة تعمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والتعامل مع القضايا الرئيسية للأمة الإسلامية، وموريتانيا تأمل في الاستفادة من هذا التعاون. تتطلع موريتانيا إلى تعميق الشراكة مع المنظمة في المستقبل، مع التركيز على القضايا المتعلقة بالإرهاب وحماية الأقليات المسلمة والتصدي للإسلاموفوبيا، وكذلك تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفقرة الثانية: موريتانيا والمنظمات الإقليمية

موريتانيا تلعب دوراً هاماً في عدة منظمات إقليمية. هذه العضوية في المنظمات الإقليمية تسمح لموريتانيا بالاستفادة من التعاون والدعم الذي توفره هذه الهياكل الإقليمية في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم والصحة، من بين أمور أخرى.

هذه المنظمات تقدم إلى موريتانيا فرصة لتعزيز التكامل والتعاون الإقليمي، وتساعد على تعزيز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في البلاد. ومع ذلك، تشمل التحديات التي تواجه موريتانيا في هذا السياق التوازن بين الاحتياجات والتطلعات الوطنية والالتزامات الإقليمية والدولية. في هذا السياق، سنستعرض أهم المنظمات الإقليمية التي يكون موريتانيا عضواً فيها، ونناقش الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تعزيز التنمية والتعاون في موريتانيا.

1. الدور الموريتانيا في الإتحاد الإفريقي:

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، واجهت القارة الأفريقية تصاعدا في التوترات المسلحة في العديد من الدول، مما أدى إلى تعقيدات كبيرة بالنسبة للأمن والاستقرار في القارة. هذه التحديات أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا. ورداً على ذلك، في عام 2002، قرر الزعماء الأفارقة تشكيل هيئة جديدة تُعرف بالاتحاد الأفريقي لمواجهة هذه التغيرات الدولية وتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها تعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول والشعوب الأفريقية، وبالتالي تحقيق الوحدة والتكامل الأفريقي على مستوى القارة بأكملها[62].

من المعروف في دراسات المنظمات الدولية أن كل منظمة تطمح لتحقيق سلسلة من الأهداف والمقاصد الشاملة، وهذا ينطبق بالطبع على الاتحاد الأفريقي. وتم تبسيط هذه الأهداف إلى مبادئ رئيسية تركز على تعزيز الأمن، من خلال البحث عن حلول سلمية للنزاعات، وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع[63].

الاتحاد الأفريقي واجه تحديات متباينة في الرد على الانقلابات الدستورية العديدة، وهذا أثر سلبا على مكانته. وفي هذا السياق، تعرضت القاعدة الأساسية للاتحاد ضد الانقلابات، والتي غالبًا ما تُعتبر إنجازًا مهمًا في تاريخه الذي يمتد لعشرين عامًا، لضربة قوية.

فمع انضمام تشاد إلى الاتحاد بعد أن تولى الجيش السلطة في أبريل، وتجاهل الاتحاد الأفريقي انقلابات عسكرية في غينيا ومالي، ظل مجلس السلام والأمن (PSC) متأرجحًا في كيفية التعامل مع الانقلاب في الخرطوم في أكتوبر. ومع ذلك، أُعيد بعض الثقة في القدرة على الدفاع عن هذا المبدأ الأساسي عندما قرر المجلس تعليق عضوية السودان بعد مناقشات مكثفة. أخيرًا، في 24 يناير 2022، تمت إزاحة الرئيس روش مارك كريستيان كابوري من قبل الجيش في بوركينا فاسو، خطوة أدانها رئيس الاتحاد الأفريقي سريعًا. تم تعليق البلاد بواسطة المجلس في 31 يناير2022[64].

في ضوء الجهود الرامية إلى حل أزمات الأمن في الساحل، تم تنفيذ مجموعة من المبادرات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود. تأتي هذه الخطوات بعد أزمة ليبيا في عام 2011 واندلاع الصراع في شمال مالي في يناير 2012، حيث عزز الاتحاد الأفريقي أنشطته عن طريق البنى التحتية الموجودة، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة والوكالات المتخصصة لديه، مثل اللجنة الأفريقية لخدمات المخابرات والأمن (CISSA)*.

والمركز الأفريقي للدراسة والبحث في الإرهاب (ACSRT)*. أجرى الاتحاد الأفريقي مهام تقييم في البلدان الأكثر تضررا مثل تشاد، ليبيا، مالي، موريتانيا والنيجر وعقد جلسات تشاور مع هذه البلدان لتشجيع التعاون الإقليمي في مجال الأمن. كما قامت الدول الأساسية بتطوير هياكل عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود، بما في ذلك CEMOC وUFL. ذلك، الأمن لا يزال غير مستقر في الساحل، حيث تشهد المنطقة تكوين مجموعات إرهابية وتطور الاقتصاد الجنائي، بما في ذلك التهريب غير القانوني بجميع الأنواع والسرقة الكبيرة وأخذ الرهائن. العلاقة بين الإرهاب وتجارة المخدرات تسببت في تفاقم أجواء الأمن وأصبحت الآن الخطر الرئيسي في المنطقة[65].

تجارة المخدرات، بما في ذلك القنب والكوكايين، قدمت مصادر تمويل جديدة للمجموعات الإرهابية، وهذا، إلى جانب الفدية المحصلة من عمليات اختطاف الرهائن، زاد من قوة تأثيرهم ووسع نطاق عملياتهم نحو أفريقيا الغربية والشرقية. تتسع هذه التهديدات المتعددة الجوانب لتصبح إقليمية ودولية، مع تصاعد الضعف في مراقبة الحدود من قبل دول الساحل والصحراء وقلة القدرات التشغيلية والاستراتيجية لديها. ويتفاقم الوضع بسبب الكفاءة المتدنية وعدم التنسيق بين المبادرات الإقليمية المختلفة[66].

تشهد منطقة الساحل تصاعدا في الاضطرابات، حيث انتهى العام 2021 بطريقة مروعة وعنيفة. تعثر الائتلاف المكون من القوات المحلية والإقليمية والفرنسية والأوروبية وقوات الأمم المتحدة، الذي ظل يحاول القيام بدوره في محاولة الحد من الفوضى لقرابة عقد من الزمان. الجماعات الجهادية تشدد عزيمتها في فرض الشريعة الإسلامية في المناطق التي تخضع لسيطرتها، في حين تزداد الخلافات السياسية في مالي إذ بدأت فرنسا في سحب قواتها من الساحل بعد الإقرار بأنها وصلت إلى حدود نهجها العسكري، وتسلمت مهمة قيادة الحملة ضد التمرد إلى قوة المهام الأوروبية. السلطات الانتقالية في مالي أعربت عن رغبتها في تكثيف التعاون مع روسيا، بينما بدأت مجموعة فاغنر الروسية، وهي شركة عسكرية خاصة، في إرسال المرتزقة لدعم القتال ضد الجهاد. بينما يدخل جهود الاستقرار في الساحل مرحلة جديدة، يجب على الاتحاد الأفريقي إعادة تعريف نهجه في التعامل مع الأزمة، من خلال التحديد بدقة للمناطق التي يمكنه أن يقدم فيها أكبر قيمة[67].

مع تصاعد العنف الجهادي والصراعات العرقية، أدى ذلك إلى مقتل الآلاف في السنوات الأخيرة، مما أثار الشعور بأن حكومات الساحل غير قادرة على حماية المواطنين. في ضوء الوضع الحالي، تلعب موريتانيا، بصفتها عضوا هاما في منطقة الساحل، دورا بارزا في تحليل المعلومات والمساهمة في الجهود الإقليمية لتحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن[68].

ظلت موريتانيا الاستثناء في منطقة الساحل. مع استمرار أعمال العنف في منطقة الساحل في الارتفاع، حيث تتعذر الدول على للقوى الداخلية والعابرة للحدود التي تهدف لإحداث الفوضى، وخاصة في مالي، بوركينا فاسو والنيجر. هناك إشارات تحذيرية تدل على أن الجماعات المسلحة ربما تكون نشطة قرب الحدود الموريتانية والسنغالية، في منطقة كاي في مالي. هذه الحالة كانت دائما تثير القلق لدى المسؤولين، بالنظر إلى أن موريتانيا كانت من بين الدول الأولى التي استهدفها الجهاديون في أوائل الألفية الجديدة وأن عددا من الموريتانيين يشاركون في تلك الجماعات التي تعمل في الساحل. تشهد الحدود الشرقية مع مالي، في منطقة بسكنو، مستويات

عالية من التهريب، لكن يعتقد المراقبون أن قوات الأمن الموريتانية تمارس رقابة صارمة ورسمية على هذه الشبكات. شمالا، واجهت جبهة البوليساريو والقوات المغربية صراعات قرب الحدود مع موريتانيا (في منطقة كركرات) منذ نوفمبر2020.

وقد نشرت الجزائر، التي تدعم جبهة البوليساريو، قواتها في المنطقة (منطقة تندوف، حيث تم تأسيس مخيمات للاجئين الصحراويين منذ الثمانينات). أنشأت الحكومة الموريتانية منطقة دفاع حساسة جديدة في الشمال، على الحدود مع الجزائر، للإشراف بشكل أكبر على تحركات الجماعات المسلحة، المهربين والمتاجرين بالمخدرات[69].

موريتانيا تواجه تحديات متعددة ومتنوعة، تشمل مشكلة الهجرة غير النظامية، الاتجار بالمخدرات، التوترات الاجتماعية والسياسية، التأثيرات المتغيرة للمناخ، بالإضافة إلى خطر التصعيد العسكري المحتمل على طول حدودها التي تمتد لـ 2237 كيلومترا مع مالي. من هذا المنظور، يتعين علينا التقييم الدقيق لكيفية استخدام موريتانيا لقوتها وتوجيهاتها السياسية، خاصة بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه في التعامل مع الأزمات الإقليمية[70].

ولها دور مهم في تأسيس الاتحاد الأفريقي ومواكبة جهوده. وقد استخدمت موريتانيا موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين أفريقيا والعالم العربي لتعزيز التعاون والتفاهم بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية. في السنوات التالية، لعبت موريتانيا دوراً محورياً في مجال الأمن الجماعي في أفريقيا، وتلتزم بتعزيز الأمن والاستقرار في القارة، من خلال مشاركتها في المجهودات الإقليمية والدولية لحفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، موريتانيا تترأس حاليا مجموعة دول الساحل الخمس، ما يعكس الثقة التي تتمتع البلاد في المحافل الدولية[71].

بالتالي، يتعين استغلال الأدوات المتاحة لدى الاتحاد الأفريقي لتوفير إجراءات ملائمة تعزز الأمن في منطقة الساحل. لذا، تم تحديد المجالات الأولوية لتسهيل تنفيذ برامج محددة وابتكارية للتنسيق وبناء القدرات في المجال الأمني. بدأت عملية نواكشوط في 17 مارس 2013، وهي تاريخ عقد أول اجتماع لها في العاصمة الموريتانية. تتجمع بصفة دورية رؤساء الاستخبارات والخدمات ووزراء منطقة الساحل المعنيين، والهدف الرئيسي لها هو تقوية التعاون الإقليمي في مجال الأمن، وتبادل المعلومات للقتال الفعال ضد الإرهاب، بالإضافة إلى تفعيل بنية السلام والأمن الأفريقية (APSA)* في منطقة الساحل والصحراء. الاجتماع الوزاري الأول حول تقوية التعاون الإقليمي وتفعيل APSA، الذي انعقد في نواكشوط في 17 مارس 2013، أكد أيضاً على الحاجة إلى تقوية أمن الحدود. بالإضافة إلى ذلك، توجه البعثة المشتركة للمركز الأفريقي للدراسة والبحث في الإرهاب (ACSRT)، واللجنة الأفريقية لخدمات المخابرات والأمن (CISSA)، وUFL إلى ليبيا في الفترة من 3 مايو إلى 5 سبتمبر 2013، بهدف تعزيز دور الدول المعنية، بما في ذلك ليبيا، في تطبيق إجراءات أمن الحدود المحددة. بجانب الحاجة إلى الاستمرار في هذه الاستشارات الدورية[72].

- الإجراءات المقترحة لتعزيز الأمن في منطقة الساحل:

تتمثل في الاستمرار في تنفيذ عملية نواكشوط من خلال اجتماعات دورية تهدف إلى تبادل المعلومات والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التشجيع على تدابير بناء الثقة والتعاون الإقليمي في مجالات الأمن، مكافحة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود. كما يتم مواصلة المهمات التقنية والتوعوية لتقييم الوحدات المختلطة والدوريات المشتركة. يتم تعزيز هياكل التعاون الإقليمي مثل CEMOC* وUFL عبر التقييم وتقديم حلول متناسقة. يتم تقييم التدابير المعتمدة لمكافحة تداول الأسلحة وتقديم خطة عمل متناسقة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز قدرات الخدمات الوطنية في مكافحة المخدرات من خلال توفير الدعم الفني والمعدات الحديثة. يتم التعاون مع الهياكل الإقليمية ذات الصلة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقوية الإطار القانوني والتعاون الإقليمي. وأخيرا، يتم إعداد قائمة شاملة لنقاط العبور للكارتلات المخدرات وتحديد طرق معداتهم من خلال استخدام معدات الكشف والتحكم الحديثة[73].

2. التعاون الموريتاني مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)، واحدة من الشركاء الاقتصاديين الإقليميين البارزين في غرب أفريقيا، تُعد حجر الزاوية للعملية القارية للتكامل، بدعم من الاتحاد الأفريقي. تجمع اللجنة بين 15 دولة وتهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن المقرر أن يتم تحقيق هذا التكامل عبر عملية تهدف في نهاية المطاف إلى اتحاد

اقتصادي ونقدي، من خلال التكامل الكامل للاقتصادات الوطنية لدول الأعضاء، مع تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي[74].

وتواصل اللجنة تحقيق هذا التكامل من خلال الاتحاد الجمركي الذي بدأ تنفيذ الرسوم الجمركية المشتركة في يناير 2015. في العولمة المتصاعدة، يعتبر التكامل وسيلة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض. في ظل الاحتفالات بالذكرى الأربعين للجنة CEDEAO، قامت* BSR-AO و* CEA بالتعاون مع اللجنة CEDEAO بإجراء نقدية حول وضع التكامل الإقليمي، بهدف تحسين وتسريع عملية التكامل الإقليمي. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم لمحة عامة عن جهود التكامل منذ إنشاء CEDEAO في عام 1975، وتعزيز فهم أعمق لعملية التكامل[75].

خاتمة

في ظل التحديات الشاملة التي تواجهها موريتانيا، يتطلب التصدي للفساد والتطرف جهودًا مستمرة ومتنوعة. فالفساد يمثل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يثير الاستياء العام ويقوض النظام السياسي والمؤسسات الحكومية. وعلى الجانب الآخر، يشكل التطرف تهديدًا أمنيًا واقتصاديًا، حيث يزيد من مستويات العنف والتوتر في المجتمع ويقلص من فرص التنمية والاستقرار.

تتسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والفجوات الاجتماعية في تقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يجعل الفرص المتاحة للتطرف أكثر جاذبية للأفراد المهمشين والمحرومين. وتضاف إلى ذلك الأزمات السياسية والنزاعات الداخلية التي تعزز من انتشار الفساد والتطرف وتقلص من فرص التعاون الإقليمي والدولي.

من هنا، تأتي أهمية التعاون الموريتاني مع المنظمات الإقليمية والدولية في مكافحة هذه الظواهر السلبية. فالتعاون الدولي يسهم في تبادل الخبرات والمعرفة وتقديم الدعم المادي والفني لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الفساد ومكافحة التطرف. وتساهم المنظمات الإقليمية في توجيه الجهود والموارد نحو المناطق والمجتمعات التي تحتاج إلى دعم خاص، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول في مواجهة التحديات المشتركة.

باختصار، يتطلب مواجهة الفساد والتطرف في موريتانيا جهودًا متكاملة ومنسقة على الصعيدين الوطني والدولي، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

الهوامش:

[1] محمد الداه الشيخ، الإطار التشريعي لمكافحة الفساد يف موريتانيا دراسة تحليلية، جملة القانون والتنمية المحلية، المجلد: 30 / العدد: 30 / السنة: 2021 الصفحات 116-117

[2] أحمد منّا – محاربة الفساد والرشوة في موريتانيا بين الشعار والواقع – العربي الجديد – 06 يونيو 2022 – على الرابط /https://www.alaraby.co.uk

[3] عبد الحق أحمد حميش – المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد-مكافحة الفساد من منظور إسلامي – مركز الدراسات والبحوث – الرياض 6-8-2003 – ص 2

[4] (حميش، 2003) مرجع سابق ص 9

[5] (منّا، 2022) المرجع السابق

[6] أبو بكر سالم ولحبيب ولد حدي – الفساد في موريتانيا... ترقيات وتعيينات للمتورطين في مخالفات مالية – العربي الجديد – 01 نوفمبر 2020 متوفر على الرابط /https://www.alaraby.co.uk

[7] (حدي، 2020) مرجع سابق

[8] تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية – إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجمهورية الإسلامية الموريتانية – 2018 ص 4

[9] جوادي نورالدين- المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية دراسة قياسية للفترة 2007 إلى 2017 مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية – قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي/الجزائر – 26-6-2020 ص 155

[10] TRADING ECONOMICS- موريتانيا – مؤشر الفساد – 2006-2022 معطيات | 2023-2025 التوقعات – على الرابط https://ar.tradingeconomics.com/mauritania/corruption-index

[11] الأمم المتحدة – مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – فيينا، 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017-ص2

[12] العمراوي سليم – أثر الفساد عمى النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2005-2019 – دراسة قياسية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة ماستر أكاديمي- جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية العلوم الإقتصادية والعموم التجارية وعموم التسيير-7-7-2021 ص 12

[13] (سليم، 2021) مرجع سابق ص 13

[14] (منّا، 2022) مرجع سابق

[15] محمد البكاي – سجال لا يهدأ بشأن محاربة الفساد في موريتانيا (تقرير) – الأناضول – 3-3-2022 =- متوفر على الرابط https://www.aa.com.tr/ar

[16] (البكاي، 2022) مرجع سابق

[17] (منّا، 2022) مرجع سابق

[18] أحمد منّا – مجدّداً... حديث الفساد في موريتانيا – العربي الجديد – 21 أكتوبر 2022 -على الرابط /https://www.alaraby.co.uk

[19] جميل حمداوي- سوسيولوجيا التطرف- الطبعة الأولى 2019- دار الريف للطبع والنشر الإلكتروني- الناظور- تطوان/المملكة المغربية- ص5

[20] زينب مصطفى رويحة – المغرب وموريتانيا نماذج رائدة في مكافحة الإرهاب – مركز فاروس – 12/12/2022 على الرابط /https://pharostudies.com

[21] (حمداوي، 2019) مرجع سابق ص 9

[22] أقريني أمينوه – هل يصلح التعليم ما أفسده التطرف في منطقة الساحل؟ – INDEPENDENTE – 6 ديسمبر 2021- على الرابط /https://www.independentarabia.com

[23] (أمينوه، 2021) المرجع سابق

[24] (حمداوي، 2019) مرجع سابق ص 24

[25] فريدريك ويري – السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرّف العنفي – مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط – 29 مايو 2019 – على الرابط https://carnegie-mec.org/?lang=ar

[26] ديدي ولد السالك – مرتكزات السياسة الرسمية في موريتانيا لمواجهة الإرهاب – المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، بنواكشوط – 24-5-2017 ص 263

[27] د. ماينو جيالللي – مدى تنفيذ الدول المغاربية لأحكام اتفاقية ألمم المتحدة لمكافحة الفساد دراسة في ضوء التقارير القطرية لهذه الدول – Center of Rule and Law Anti-Corruption – 31-12-2019 – ص 14

[28] (ويري، 2019) مرجع سابق

[29] حسين طلال مقلد – المنظمات ونظريات العالقات الدولية – جامعة الشام الخاصة –كلية العالقات الدولية والدبلوماسية – 6-7-2020 ص 1

[30] (مقلد، 2020) المرجع السابق

[31] سمير جسام راضي – مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية –كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد – 2013/02/04 ص2

[32] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل التاسع: التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي المادة 55

[33]عبد الله مولود – موريتانيا والأمم المتحدة: حوار استراتيجي لمراجعة الشراكة وتحديد أولوياتها – القدس العربي – 2 إبريل 2023 متوفر على الرابط https://www.alquds.co.uk /

[34] محمد جبار جدوع – دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات المسلحة الداخلية –كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة – العدد :38 سنة 2015 –ص 123

[35] ناجي الشاذلي– المسئولية الدولية لقوات حفظ السالم "دراسة تحليلية" – مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية – بتاريخ 27-4-2022 ص 559

[36] (جدوع، 2015) مرجع سابق ص126

[37] أنظر أصوات مغاربية – موريتانيا ترسل الدفعة الأولى من الكتيبة السادسة لحفظ السلام إلى أفريقيا الوسطى – 30 نوفمبر 2021 – متوفر على الرابط https://www.maghrebvoices.com/ تاريخ الزيارة 22 مايو 2023

[38] أنظر **الموقع الرسمي للجيش الموريتاني** – الأمم المتحدة تثمن مجددا دور الجيش الموريتاني في حفظ السلام في وسط إفريقيا – 13-6-2022 على الرابط https://armee.mr/ تمت الزيارة بتاريخ 22مايو 2023

[39] (مغاربية، 2021) مرجع سابق

[*] مجموعة دول الساحل الخمس ((بالفرنسية: G5 du Sahel)) هو إطار مؤسسي لتنسيق التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والشؤون الأمنية في غرب إفريقيا. تم تشكيلها في 16 فبراير 2014 في نواكشوط، موريتانيا، في قمة شملت خمسة من دول الساحل بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

[40] السلم والأمن – منطقة الساحل: جان بيير لاكروا يؤكد تواصل جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية برغم جائحة كوفيد-19 – الأمم المتحدة 5 يونيو 2020 على الرابط https://news.un.org/ar/

[41] (والأمن، 2020) مرجع سابق

[42] أنظر موقع **رئاسة الجمهورية الموريتانية** على الرابط https://www.presidence.mr/ar

[43] منا لحقوق الإنسان – فحص سجل موريتانيا في مجال حقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة –على الموقع منا لحقوق الإنسان – 04 فبراير 2021 على الرابط https://www.menarights.org/ar

[44] (الإنسان، 2021) المرجع السابق

[45] محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجا وأسامه أحمد الفيل – التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية –كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – دار التعليم الجامعي 2015 ص 8

[46] أنظر موقع **منظمة التجارة العالمية** على الرابط https://www.wto.org/index.htm

[47] محمد البكاي – موريتانيا ومالي توقعان اتفاقا لتسهيل التبادل التجاري بينهما في ظل عقوبات تفرضها دول غرب إفريقيا على باماكو.. الأناضول – 15-2-2022 – على الرابط https://www.aa.com.tr/ar

[48] موقع وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة –على الموقع https://www.commerce.gov.mr/

[*] مجموعة أكوا أو أكوا القابضة (المعروفة سابقا باسم مجموعة أفريقيا) هي شركة قابضة مغربية يوجد مقرها الاجتماعي في الدار البيضاء، برقم معاملات بلغ 26 مليار درهم سنة 2018.

[49] موقع وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة الموريتانية–مرجع سابق

[50] أرنست فولف صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ترجمة عدنان عباس علي – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت مكتبة عسكر– سلسلة عالم المعرفة العدد 435 يناير 2016 ص 14

[51] ماري فرانس ليريتو– الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث– Le Fonds Monétaire International et les pays du Tiers Monde–ترجمة هشام متولي –دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر–الطبعة الأولى 1993 ص13

[52] International Monetary Fund– RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE– "Sixième revue de l'accord au titre de la facilité élargie de crédit et demande de dérogation pour non-respect d'un critère de réalisation — communiqué de presse ; rapport des services du FMI ; et déclaration de l'administrateur pour la République islamique de Mauritanie"–Mars 2021 Page 1-2

[53] Groupe De La Banque Mondial– Rapport sur la Situation Économique en Mauritanie Renforcer l'éducation pour favoriser la cohésion sociale et soutenir le développement économique– Troisième Edition– Juin 2020 Page XI

[54] (Mondial, 2020) المرجع سابق

[55] [55] Par Youssef Tobi & Youssef El Jai– Maroc/Mauritanie : Intérêts stratégiques communs– Policy Center for the New South– Policy Brief– Janvier 2020, PB-20/03 Page 5

[56] **La Banque mondiale**– La Banque mondiale s'attache à améliorer les conditions de vie des Mauritaniens en investissant dans les secteurs de l'énergie, l'agriculture et les télécoms– . Mauritanie – Vue d'ensemble– mars 20, 2023– https://www.banquemondiale.org/

[57] رجاء بقاص – دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية– مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية– جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي– معهد العلوم الإسلامية– 2017–2018–ص2

[58] د. يعقوب أمحد آلويمن– التعاون العربي الإسلامي في مجال مكافحة الإرهاب في ضوء اتفاقيتي منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية: الفرص والمعوقات– المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب . 11–12–2016 المجلد 32 العدد68 ص 245

[59] (آلويمن، 2016) المرجع السابق ص245

[60] (بقاص، 2017–2018) المرجع السابق ص2

[61] محمد البكاي– "الوسطية والاعتدال" شعار اجتماع "التعاون الإسلامي" في نواكشوط القضية الفلسطينية والمستجدات في القدس الشريف إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهنغيا تتصدر أجندة الاجتماع–الأناضول–15.03.2023–متوفر على الرابط https://www.aa.com.tr/ar

[62] مهند عبد الواحد النداوي–الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال– القاهرة العربي للنشر والتوزيع الطبعة الألى 2015 2014 ص5

[63] حمدي عبد الرحمن حسن–الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا–مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية–العدد 162 الطبعة الأولى 2011 ص21

[64] International Crisis Group– Eight Priorities for the African Union in 2022– Crisis Group Africa Briefing N°177, 1 February 2022-Page 3

* اللجنة الأفريقية لخدمات المخابرات والأمن (CISSA) هي منظمة تتألف من رؤساء وكالات المخابرات والأمن الأفريقية. تأسست CISSA في مارس 2004 في أبوجا، نيجيريا، لملء الفجوة في التعاون بين وكالات المخابرات والأمن في أفريقيا

* المركز الأفريقي للدراسة والبحث في الإرهاب (ACSRT) هو وكالة تابعة للاتحاد الأفريقي تأسست في 2004 بموجب قرار من الاتحاد الأفريقي. يقع مقرها في الجزائر.

[65] **AFRICAN UNION** – THE AFRICAN UNION STRATEGY FOR THE SAHEL REGION– PEACE AND SECURITY COUNCIL 449th MEETING 11 AUGUST 2014 ADDIS ABABA, ETHIOPIA-Page 12-13

[66] (UNION, 2014) Référence précédente Page 12-13

[67]) Group, 20229 مرجع سابق ص(

[68] Bertelsmann Stiftung-BTI Transformation Index- Mauritania Country Report 2022- 26/01/2022-Page 6

[69] (Stiftung، 2022، صفحة 6) المرجع السابق

[70] Noamane Cherkaoui Youssef Tobi- THE MAGHREB'S OUTLOOK TOWARDS THE SAHEL An analysis of Morocco, Algeria, and Mauritania standpoints- t Policy Center for the New South- PP-19-21- October 2021-Page 17

[71] (Tobi، 2021) المرجع السابق

* APSA هو اختصار لـ "Peace and Security Architecture.African "، وهو بنية تعاونية تأسست بموجب الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية. تشمل APSA العديد من العناصر المتعاونة، بما في ذلك مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، والقوات الإقليمية الاستعدادية، والمركز الأفريقي للدراسة والبحث في الإرهاب

[72] (UNION, 2014) مرجع سابق ص 13

* CEMOC هو اختصار لـ "المركز المشترك للأعمال العسكرية في الساحل" (Joint Military Staff Committee of the Sahel Region) بالفرنسية : "Comité d'Etat-Major Opérationnel Conjoints". يتألف CEMOC من أربعة دول في منطقة الساحل هي الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وهو يهدف إلى تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب في المنطقة.

[73] (UNION, 2014) المرجع السابق ص 14

[74] Nation Unies- Communauté économiques des États de l'Afrique de l'Ouest- CEDEAO à 40 ans Une évaluation des progrès vers l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest- 25/05/2016-Page XI-12

* الاختصار BSR-AO قد يشير إلى "Bureau of the Special Representative of the African Union"، الذي يمكن ترجمته إلى "مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي". ومع ذلك، تعتمد الدلالة الدقيقة لهذا الاختصار على السياق الذي يتم استخدامه فيه.

* بالنسبة لـ CEA، في العديد من السياقات، يشير إلى "اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأفريقيا" (Economic Commission for Africa in English).

[75] (Unies، Cedeao à 40 ans Une évaluation des progrès vers l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest، 2016، صفحة 12) المرجع السابق